



جامعة قاصدي مرباح - ورقلة -

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة الماستر

التخصص: دراسات محاسبية وجبائية معمقة

بعنوان:

تقييم تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات البترولية
-دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات البترولية بحاسي مسعود ورقلة
خلال فترة شهر مارس 2014-

من إعداد الطالب:

زكري علاء الدين زكرياء

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 2014/06/10

امام اللجنة المكونة من الأساتذة :

أ.خامرة الطاهر.....رئيسا

د.مرزوقي فؤاد.....مناقشا

د.محمد زرقون (استاذ محاضر - جامعة قاصدي مرباح ورقلة)مشرفا ومقررا

السنة الجامعية 2014/2013

إهداء :

إلى ملائكي في الحياة .. إلى معنى الحب وإلى معنى الحنان والتفاني

إلى بسمه الحياة وسر الوجود

إلى من كان دماغها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى من جعل الله الجنة تحب أقدامها

.....أمي الحبيبة بارك الله في عمرها .

إلى من علمني حب العلم والعلماء و أفاض علي بعلمه ومعرفته

.....إلى أبي العزيز بارك الله فيه

إلى من أرى التفاؤل بعينها .. والسعادة في ضحكتها

إلى هلة الذكاء والنور

.....أختي نرجس

إلى إخوتي محمد ، حسين ، أمال ، طارق ، هشام وإلى كل أفراد عائلتي صغيرا و كبيرا

الذين أناروا حياتي ودعموني في جميع مراحلها

إلى أصدقائي وأحبائي حنان، عصام ، بهير ، طيم ، رياض ، بلال ، آدم ، ، منال ، بسمه ،

إبتسام، ميلود ، مسعود ، عبد الرحمان وإلى كل من يعرفني من قريب أو بعيد

شكر و تقدير :

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك .. ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك .. ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك .. ولا تطيب الجنة إلا برويتك

الله جل جلاله

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة .. ونصح الأمة .. إلى نبي الرحمة ونور العالمين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم .

ثم أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المشرف الدكتور محمد زرقون على النصح والإرشاد والتوجيهات القيمة .

كما لا يفوتني أن أشكر الأساتذة الذين قدموا لي السند

و الدعم في الوقت الذي كنت في أمس الحاجة لهم : د. دادنة عبد الغاني ،

الأستاذ معمرى ، الأستاذ قزون محمد العربي ، د. هوارى سويسي

كما أتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى كل من ساعدني في إنجاز هذا العمل

من قريب أو من بعيد .

ملخص:

تلخص هذه الدراسة في التقصي عن تقييم تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات البترولية ، حيث أنها تكتسي من الأهمية ما يجعلنا نتماشى و التغيرات الحضارية و التكنولوجية لمسايرة ما يحدث اليوم من تغيرات في عالم الإقتصاد ولذا فإن هذه الدراسة تهدف الى إعطاء رؤية واضحة عن تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات البترولية ، وهو ما يمكن المهتمين و الباحثين في المجال من تدارك ما يمكن أن تتوصل إليه دراستنا من تطبيقات تحول دون تحقيق الأهداف المرجوة من هذا النظام . وإقتصرنا في دراستنا على بعض المؤسسات البترولية بمدينة حاسي مسعود بإعتماد فرضيات بمتغيرات مختلفة وإعتمادا على المنهج الوصفي التحليلي سيتم إختيار عينة الدراسة بطريقة قصدية لتحقيق أهداف الدراسة بإستعمال عدة وسائل لجمع البيانات وتحليلها عن طريق الأساليب الإحصائية المناسبة لذلك ، للتمكن من إثبات أو رفض الفرضيات موضوع الدراسة ، وبالتالي فتح الآفاق لتطبيق دراسات مماثلة و إعتمادها في إيصال المعرفة للأجيال.

Résumé

On résume cette étude pour évaluer la réalisation du système de la comptabilité financière dans les sociétés pétrolière , tandis que son importance nous a permet se suivre le développement et la technologie et tous les changements dans le monde d'économie . Donc le but de cette étude d'adapter une vision d'avenir pour réaliser le système de comptabilité financière dans les société pétrolière , ce qui permet aux chercheurs intéressés dans le domaine d'atteindre la réalisation de cette étude.

Dans notre étude , on a pris certaines sociétés pétrolière à hassi messaoude à base de déffirentes hypothèses et en fonction de méthode d'analyse descriptive , il ser choisi l'échantillon d'étude

d'une façon délibérée pour atteindre les objectifs de l'étude à l'aide de plusieurs moyens pour collecter et analyser les données par les méthodes statistiques adéquates pour prouver ou rejeter les hypothèses d'objet d'étude.

Donc, ouvrir des perspective pour appliquer des études similaire et passer les connaissances aux futures générations .

قائمة الاشكال:.....

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل

قائمة الملاحق:

الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق

قائمة الرموز و المختصرات:

قائمة المحتويات

الصفحة	البيان
.I	الإهداء
.II	الشكر
.III	الملخص
.IV	قائمة المحتويات
.V	قائمة الجداول
.VI	قائمة الأشكال البيانية
.VII	قائمة الملاحق
.VIII	قائمة الاختصارات والرموز
أ	المقدمة
02	الفصل الأول: الأدبيات النظرية والدراسات السابقة
03	المبحث الأول: الأدبيات النظرية
08	المبحث الثاني: الدراسات السابقة
13	الفصل الثاني: الدراسة الميدانية
14	المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة
17	المبحث الثاني: مناقشة النتائج التحليلية واختبار الفرضيات
36	الخاتمة
38	المراجع
40	الملاحق
47	الفهرس

1. طرح اشكالية البحث:

التحول والتطور المحاسبي وليد التجوال والتطور الاقتصادي، فظهور ما يسمى العالم المتطور وذلك من خلال اتساع وانفتاح وتطور المبادلات والنشاطات الاقتصادية وارتفاع عدد الشركات الدولية، كل هذا جعل من العالم قرية صغيرة وبالتالي اتساع نطاق السوق المالية، وهو ما أدى الى ظهور مشاكل محاسبية في عدم تجانس فئات مستعملي القوائم المالية، وتباين الانظمة المحاسبية بين الدول وغيرها من المعوقات والخطط والبرامج التنموية المسطرة من قبل كل دولة.

لهذا بذل مفكري ومنظري المحاسبة مجهودات كبيرة من اجل تقريب الممارسات المحاسبية على المستوى الدولي الى بعضها وبالتالي القضاء على العديد من المشاكل المحاسبية المحلية والدولية، وقد ادى هذا الناتج المحاسبي الى إرضاء جل الاطراف المحاسبية الدولية والتي تم تطبيقها في العديد من الدول بجعل محاسبتها تتكيف والمعايير المحاسبية الدولية وبالتالي التكيف والمحيط الدولي.

وبالتالي فالتحول المحاسبي في الجزائر وليد التطور والتحول الاقتصادي الدولي والمحلي، حيث نلمس ذلك من خلال اتجاه الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة والانفتاح على الاقتصاد العالمي، وكذا تقديم التسهيلات المختلفة لجذب رؤوس الاموال، وكذلك لتلبية حاجات المستخدمين الجدد للمعلومات المالية والمحاسبية.

حيث ان الجزائر بدأت عملية الاصلاح من 2001 الى غاية 2007 تم اصدار القانون المتعلق بالنظام المحاسبي و الى غاية 2009 تم صدور العديد من المراسيم والقوانين التابعة للنظام سواء بتحليل القانون الاصيلي او إضافة القوانين و المراسيم المتعلقة بالنظام المحاسبي المالي حيث صدر قانون تنظيم مهنة المحاسبة وبعض التعديلات في قوانين المالية السنوية والتكميلية في الجزائر ومنذ اعتمادها للنظام المحاسبي المالي وتطبيقه الشامل تمخضت عنه صعوبات وآثار وانعكاسات تعرضت لها الممارسات المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية وفي هذا النطاق سنحاول خصخصة المؤسسات البترولية في تطبيق هذا النظام.

إنطلاقا مما سبق نطرح التساؤل التالي:

ما مدى تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات البترولية الجزائرية

وما هي الصعوبات والتحديات التي تواجهها في تطبيقه؟

وانطلاقا من الإشكالية العامة نطرح الأسئلة الفرعية التالية والمناسبة لهذه الدراسة:

- ✓ ما هي دواعي تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر؟
- ✓ ما أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على النظام المحاسبي للمؤسسات البترولية الجزائرية؟
- ✓ ما مدى إلتزام المؤسسات البترولية الجزائرية في تطبيق النظام المحاسبي المالي؟
- ✓ ما هي المشاكل والعراقيل التي تواجه المؤسسات البترولية الجزائرية في تطبيق النظام المحاسبي المالي؟

2. فرضيات البحث:

لمعالجة اشكالية البحث، سنحاول اختبار صحة الفرضيات الآتية:

- أ. إن من دوافع تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات البترولية هو الحاجة إلى ترشيد القرارات ومواجهة التحديات ومواكبة التطور في ظل عولمة التقارير المالية؛
- ب. يؤدي تطبيق النظام المحاسبي المالي إلى تحسين جودة المعلومات والإفصاح للنظام المحاسبي في المؤسسات البترولية الجزائرية؛
- ج. إن نجاح مسار تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات البترولية يقتضي جملة من الإصلاحات التي يجب ان تتم بالموازاة مع المنظومة الجبائية والتشريعية بالإضافة إلى تأهيل المؤسسات الاقتصادية وتدريب العنصر البشري.

3. مبررات اختيار الموضوع:

- ◀ حداثة الموضوع وتزامنه مع تقدم المؤسسات البترولية الجزائرية للتقارير المالية وفقا للنظام المحاسبي المالي؛
- ◀ اهتماماتنا المنصبة على النظام المحاسبي المالي في المؤسسات البترولية الجزائرية جاءت بفكرة التطلع إلى الإيجابيات و التحسينات التي قد يحدثها على مستوى المعلومات المالية؛
- ◀ توسيع الحاصل العلمي للطالب من خلال إسقاط بعض النقاط التي تم تناولها في السنة النظرية على الموضوع؛
- ◀ الرغبة الشخصية في دراسة الموضوع بتشجيع من الأستاذ؛
- ◀ إمكانية مواصلة البحث في الموضوع وتطويره في المستقبل إنطلاقا من النتائج المتوصل إليها؛

4. أهداف البحث:

لقد تطرقت الدراسات السابقة التي استعرضنا عينات منها إلى الإصلاح المحاسبي في الجزائر وتطبيق النظام المحاسبي المالي وانعكاس المعايير المحاسبية الدولية على المؤسسات الاقتصادية بصفة عامة إلا اننا تطرقنا الى دراسة النظام المحاسبي المالي وأثاره على المؤسسات البترولية على وجه الخصوص كما تميزت هذه الدراسة بأخذ عدة عينات من المؤسسات البترولية الناشطة بمدينة حاسي مسعود ولاية ورقلة ولم تقتصر على دراسة فردية لمؤسسة واحدة ، كما اشتملت الدراسة على جميع فئات المؤسسات العاملة في القطاع البترولي بجميع نشاطاتها والمؤسسات الوطنية منها والأجنبية في حيز الدراسة مما يجعل هذه الدراسة واسعة وشاملة.

من ثم فإن دراستنا تهدف بدقة إلى:

- أ. ابراز التطورات التي شهدتها المحاسبة على العموم والنظام المحاسبي المالي في المؤسسات البترولية على الخصوص استجابة للتحويلات الاقتصادية المتلاحقة والناجمة عن التوسع الكبير للمعاملات الاقتصادية الدولية؛

- ب. كشف ملامح المحيط المحاسبي الدولي وتقديم سياق ظهور الحاجة لإقامة توافق لتطبيقات النظام المحاسبي المالي في المؤسسات البترولية الجزائرية والجهود المبذولة لتحقيقه؛
- ج. تناول ودراسة أهم الخطوات التي تمت لتهيئة وتحضير المحيط للنظام المحاسبي المالي في المؤسسات البترولية اي التحضيرات السابقة للتطبيق وإبراز الظروف التي جاء فيها هذا النظام؛
- د. إستقصاء آراء المهتمين بالمحاسبة في الجزائر حول جملة من القضايا المتعلقة بالنظام المحاسبي المالي في المؤسسات البترولية خاصة حول الممارسات المحاسبية والإصلاحات الواجب القيام بها اتجاهه؛
- هـ. الوقوف على آراء المهتمين بالمحاسبة في الجزائر فيما يتعلق بتطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات البترولية الجزائرية؛
- و. كشف الصعوبات التي واجهتها المؤسسات البترولية الجزائرية أثناء تطبيقها للنظام المحاسبي المالي فيها؛
- ز. معرفة النتائج والتأثيرات بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات البترولية؛

5. حدود الدراسة:

- **الحدود المكانية:** تلقى هذه الدراسة الضوء على التحضيرات التنظيمية المتخذة في المؤسسات البترولية وكذلك دراسة كل انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على المؤسسات البترولية والتحديات التي حالت دون التطبيق الجيد والفعال للنظام، وتشمل هذه المؤسسات عينة من المؤسسات البترولية منها الوطنية والأجنبية في مدينة حاسي مسعود ولاية ورقلة
- **الحدود الزمانية:** بدأت الدراسة في النصف الثاني من الموسم الجامعي 2014 بحوالي 3 أشهر ابتداء من شهر مارس
- **الحدود الموضوعية:** اهتمت هذه الدراسة بمواضيع والمحاو المرتبطة اساسا بأثر تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات البترولية
- **الحدود البشرية:** تستند هذه الدراسة الى اجابات وأراء وتوقعات الافراد العاملين في مجال المحاسبة والمالية في المؤسسات المكونة للعينة والشاغلين لمناصب مختلفة سواء مديرين في المالية او رؤساء مصالح أو محاسبين أو مستخدمين للمحاسبة.

6. منهج البحث والادوات المستخدمة:

حسب طبيعة موضوع الدراسة تستدعي استخدام مناهج متعددة تجيب على اشكالية الموضوع الذي يكون وصفيا عند تناول الإطار النظري للمراسلات المحاسبية وعند استعراض بعض النماذج المحاسبية على المستوى الدولي يتم الاستعانة بالمنهج التاريخي في الاجزاء المرتبطة بمراحل تطور نظرية المحاسبة والتطورات التاريخية لتطبيق النظام المحاسبي المالي، ويكون المنهج تحليليا عند دراسة الانعكاسات الناتجة عن تطبيق معايير المحاسبة الدولية وعند عرض النظام المحاسبي المالي.

واعتمدنا منهج دراسة الحالة و المنهج الإستقرائي كذلك ولقد تم استخدام تقنيتي الاستبيان والمقابلة الشخصية بغية تقصي معلومات حول التحضيرات المتخذة من المؤسسات البترولية كذلك تتبع واقع وأثار تطبيق النظام في المؤسسات البترولية ،ومن بين ادوات البحث كذلك استخدمنا المسح المكتبي ،بهدف التعرف على مختلف المراجع والبحوث المتناولة لموضوع الدراسة ،من اجل بناء نظرة متكاملة عن الموضوع ،كما استعنا بالكتب والدوريات العربية والأجنبية والدراسات المنشورة ،والغير منشورة ،والرسائل الجامعية والقوانين والأنظمة والتعليمات الرسمية ذات العلاقة بالموضوع فضلا عن جمع ما تيسر لي من مصادر متاحة عبر شبكة الانترنت .

ومن اجل تحليل الاستبيان واختبار فرضيات الدراسة استعنا بالبرنامج MS EXSEL والبرنامج الاحصائي SPSS وذلك من اجل تحليل ومعالجة معطيات الاستبيان .

7. صعوبات البحث:

- لقد واجهنا في البحث عدة صعوبات وعراقيل مم أثر سلبا على المحتوى الاعلامي بسبب شح المعلومات
- صعوبة التنقل الى مقرات المؤسسات البترولية بسبب تباعد المواقع الجغرافية وتفرق اماكنها؛
 - صعوبة الحصول على المعلومات بسبب التحفظ في نشر المعلومة المالية من طرف القائمين عليها داخل هذه المؤسسات وغيرها رغم التأكيد على اننا نستخدمها فقط للأغراض العلمية؛
 - صعوبة إستقاء المعلومات من الموظفين و الإطارات المحاسبية و المالية بسبب كثافة وضغط العمل وضيق وقتهم؛
 - قلة الدراسات سواء النظرية أو التطبيقية التي تناولت موضوع تقييم تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات البترولية ؛

8. هيكل البحث:

للإلمام بكل جوانب الموضوع قمنا بتقسيم الدراسة الى فصلين على النحو التالي:

تناولنا في **الفصل الأول** الأدبيات النظرية و الدراسات السابقة حيث ضم مبحثين الأول تناول الأدبيات النظرية و الذي تطرقنا فيه الى تقديم النظام المحاسبي المالي ومجال تطبيقه و كذا الفروض والمبادئ المحاسبية و الخصائص كما تطرقنا الى أهداف ومميزات هذا النظام .

أما المبحث الثاني تناولنا فيه الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة أو التي لها علاقة به .

أما الفصل الثاني فقد إحتوى على دراسة تحليلية لعينة من المؤسسات البترولية في مدينة حاسي مسعود ولاية

ورقلة وضم هذا الفصل مبحثين حيث تناول المبحث الأول الطريقة و الأدوات التي استخدمت في الدراسة أما

المبحث الثاني فضم النتائج المتوصل إليها ومناقشتها

تمهيد:

شهد العالم تطورات اقتصادية متلاحقة خلال الربيع الأخير من القرن الحالي كان لها انعكاسات واضحة على بيئة الأعمال والتنظيمات الاقتصادية التي تضمها والممارسات المحاسبية ومن خلال العديد من التفاعلات والتبادلات التي حدثت ولازالت في مختلف الميادين وأدى ذلك الى ظهور العديد من المشاكل والصعوبات مما استلزم الدول الاهتمام بالمحاسبة فكان على منظري المحاسبة وضع أسس وقواعد تحكم العمل المحاسبي.

ومنذ استقلال الجزائر شهد مجال المحاسبة العديد من التغيرات بغية مواكبة التطورات الداخلية والخارجية على السواء، كان آخرها الانتقال في النظام المحاسبي من استعمال المخطط المحاسبي الوطني الى تبني النظام المحاسبي المالي بحيث طبق هذا النظام في الفاتح من جانفي 2010

وعليه جاء هذا الفصل الذي سمي بالأدبيات النظرية والدراسات السابقة ليعرض علينا النظام المحاسبي المالي وما يحمله في طياته وكذا تناول مختلف الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع أو لها علاقة به.

وسنعالج كل هذا وفق مبحثين كما يلي:

المبحث الأول: الأدبيات النظرية.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة.

المبحث الأول: تقديم النظام المحاسبي المالي

نتج عن الإصلاحات التي قامت بها الجزائر في المجال المحاسبي المالي ، الذي استمدت مبادئه وقواعده من المعايير المحاسبية الدولية، وهو حاليا يتم تطبيقه من طرف أغلبية المؤسسات الجزائرية. سنتطرق في هذا المبحث إلى الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي وأهدافه وفي الأخير قواعد التسجيل والتقييم التي جاء بها.

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي

قدم النظام المحاسبي المالي إطار مفاهيمي بين مختلف المفاهيم الضمنية لتحضير وتقديم القوائم المالية، حيث يقسم الإطار المفاهيمي إلى:

أولاً: التعاريف ومجال التطبيق

1. تعريف النظام المحاسبي والمالي:

عرف القانون 07-11 الصادر بتاريخ 25 نوفمبر 2007 النظام المحاسبي في المادة 03 منه، وسمي في صلب هذا النص بالمحاسبة المالية:

ت " المحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومات المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عديدة وتصنيفها، وتقييمها، وتسجيلها، وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان، ونجاعته، ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية"¹

2. مجال التطبيق:

لقد حدد النظام المحاسبي المالي وفقا للمواد 02، 04، 05 من القانون 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 مجالات تطبيق هذا النظام كالتالي:

* كل شخص طبيعي أو معنوي ملزم بموجب نص قانوني أو تنظيمي بمسك محاسبة ماليه، مع مراعاة الأحكام

الخاصة بها، والمعنيون بمسك المحاسبة هم:

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 74، بتاريخ 25 نوفمبر 2007، القانون 07-11 المتعلقة بالنظام المحاسبي المالي، المادة 03، صفحة 3

* الشركات الخاضعة لأحكام القانون التجاري

* التعاونيات

* الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المنتجون للسلع أو الخدمات التجارية وغير التجارية، إذا كانوا يمارسون

نشاطات مبنية على عمليات متكررة،

* كل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الخاضعين لذلك بموجب نص قانوني أو تنظيمي، ويمكن للكيانات

الصغيرة التي لا يتعدى رقم أعمالها وعدد مستخدميها ونشاطها والحد المعين، أن تملك محاسبة مالية مبسطة.

ثانياً: الفروض والمبادئ المحاسبية²

1. الفروض المحاسبية: إن معرفة الفروض والمبادئ المحاسبية التي تعد على أساسها القوائم المالية مهمة جداً، فهي تسهل

علينا قراءتها وكذلك كيفية إعدادها وبما أننا على علم بالفروض والمبادئ المحاسبية فإننا سنكتفي بذكرها فقط دون تعريفها،

فبالنسبة للفروض المحاسبية فتتمثل في:

● فرض استمرارية نشاط الوحدة المحاسبية،

● فرض الاستحقاق القانوني.

أما بالنسبة للمبادئ فتتمثل في:

- مبدأ وحدة القياس النقدي

- مبدأ تغليب الواقع العملي (الجوهر) على الظاهر القانوني

- مبدأ عدم المقاصة

- مبدأ استقلالية الدورات المحاسبية

- مبدأ الموضوعية.

- مبدأ التكلفة التاريخية

- مبدأ القيد المزدوج

- مبدأ الحيطة والحذر

- مبدأ ثبات الطرق المحاسبية

- مبدأ الأهمية النسبية

² طارق عبد العال حماد، دليل المحاسب لتطبيق المعايير التقارير المالية الحديثة، الدار الجامعية مصر، سنة 2006، ص 91

- مبدأ القيمة العادلة
- مبدأ التكلفة التاريخية
- مبدأ استقلال الوحدة المحاسبية

2. الخصائص:³

تمثل الخصائص النوعية في الصفات التي تجعل المعلومات الواردة في القوائم المالية مفيدة للمستخدمين، هناك أربعة خصائص نوعية أساسية هي:

1. **الملائمة:** تعتبر هذه الخاصية من أهم الخصائص الواجب توفرها في المعلومة المالية، ويقصد بالملائمة وجود علاقة وثيقة بين المعلومة والغرض الذي أعده من أجله، وتعتبر المعلومات ملائمة لمستخدميها إذا كان لها تأثير على متخذي القرار.
2. **المعلومات ذات المصدقية:** يجب أن تكون المعلومة المقدمة من خلال الكشوف المالية خالية من الأخطاء والغموض حيث يجب أن نعكس الصورة الصادقة للوضع المالية للمؤسسة من خلال:

* مبدأ الصورة العادلة: أن تمثل المعلومات بصدق العمليات المالية والأحداث الأخرى التي من المفروض أنها تمثلها أو تعبر عنها بشكل معقول اعتمادا على مقاييس وأسس الاعتراف.

* أسبقية الواقع الاقتصادي على المظهر القانوني (الجوهر فوق الشكل): الاعتماد في المحاسبة على جوهر العمليات والأحداث وحقيقتها الاقتصادية وليس على شكلها القانوني فقط، مثلا بيع أصل مع الاحتفاظ بالمنافع الاقتصادية المستقبلية رغم وجود وثائق نقل الملكية، فإن الاعتراف بهذه العملية بأنها عملية بيع لا يمثل بصدق الحدث الاقتصادي.

* الحيطة والحذر: مراعاة درجة معقولة من الحيطة في القيام بالأحكام اللازمة لإعداد التقديرات ضمن شروط الشك، بكيفية لا يتم تقييم الأصول والمنتجات أكثر من قيمتها، أو تقييم الخصوم أو الأعباء أقل من قيمتها.

3. **القابلية للمقارنة:** أن تسمح المعلومة المقدمة من خلال الكشوف المالية لإجراء مقارنات معتمدة بين الدورات المالية المتتالية وبين المؤسسات المختلفة.

³ لخضر علاوي، نظام المحاسبة المالية، متبعة للطباعة، الجزائر 2011، ص ص 15- 16

4. قابلية الفهم: هي إحدى الخصائص الأساسية للمعلومات الواردة بالقوائم المالية ويقصد بها سهولة فهم سهولة فهم المعلومة المقدمة من خلال الكشوف المالية.

المطلب الثاني: أهداف النظام المحاسبي المالي ومميزاته

أولاً: أهداف النظام المحاسبي المالي

إن النظام المحاسبي المالي ينشأ القواعد العامة لمسك المحاسبة، من أجل تحقيق الأهداف التالية⁴:

- إعطاء صورة صادقة للوضع المالي، وأداء وتغييرات الوضع المالي للمؤسسة، بمراعاة الالتزامات القانونية الصادرة في الجزائر بموجب القانون رقم 11/07 المتضمن العناصر الأساسية لهذا النظام ويجب على الوحدات احترامها، دون استثناء تنظيمها، حسب حجم وطبيعة نشاطها.
- المساهمة في نمو ومردودية الوحدات عن طريق أفضل معرفة للميكانيزمات الاقتصادية والمحاسبية التي تشترط نوعية وفعالية تسييرها.
- سهولة التواصل والمقارنة بكل بساطة بين الوحدات في ظرف زمني محدد وهذا بسبب التوحد.
- نشر معلومة أكيدة، كاملة، عادلة، موثوق فيها، ذات شفافية لكي تساهم في تشجيع المستثمرين والضمان لهم متابعة مرضية لأموالهم.
- تضمن الترقية وتعلم المحاسبة وأصولها والسير الحسن وكذا فهم القيم المتفق عليها لضمان التطور المحاسبي لكافة المتخصصين (المحاسبين، المهنيين، المتكويين، الموظفين، الجامعيين،) وكذا ضمان عدم توقف حركة الشغل
- المساهمة في إعداد الإحصائيات والحسابات الاقتصادية للقطاع (المؤسسات) على المستوى الوطني انطلاقاً من معلومات معنوية، مراقبة ومجمعة ضمن شروط الموثوقية والسرعة المرضية.
- تستفيد الشركات المتعددة الجنسيات من أحسن تناسق للتقارير الداخلية بفضل توحيد الإجراءات المحاسبية لمختلف الدول.

4 Samir merouni, le projet du nouveau system comptable financier algérien «anticipier et preparier le passages du PCN 1975 aux normes IFRS, mémoire de magistère, ESC ,année 2007/2008 p 94

- السماح بتسجيل بطريقة شاملة وموثق فيها لكل المعاملات والعقود الاقتصادية للمؤسسة حتى تسمح بإعداد تصريجات جبائيه موثوق فيها مضمونة، منتظمة.
- تسهيل حركة رؤوس الأموال
- تستفيد الشركات المتعددة الجنسيات من أحسن تناسق للتقارير الداخلية بفضل توحيد الإجراءات المحاسبية لمختلف الدول.

ثانيا: مميزات النظام المحاسبي المالي

يمتاز النظام المحاسبي المالي بمميزات:

- يوفر معلومات مالية واضحة، ومتوافقة وقابلة للمقارنة ، وهذا تلبية لحاجة المساهمين خاصة الحاليين منهم أو المستقبليين ولهذا فإن النظام المحاسبي المالي يحتوي على الإطار التصوري أو المفاهيمي، وهو نفسه الإطار التصوري الذي يقدم مفاهيم متمثلة في:

- الاتفاقيات المحاسبية.

- الخواص النوعية للمعلومة المالية.

- المبادئ المحاسبية الأساسية.

لذا فإن هذا النظام يسهل ويساعد على شرح قواعد المعالجة لبعض الأحداث غير المدرجة في المخطط الوطني المحاسبي.

- إعطاء نماذج في القوائم المالية: الميزانية، جدول حسابات النتائج، جدول تدفقات الخزينة، جدول حركة

التغير في الأموال الخاصة والملاحق.

- تقديم قائمة الحسابات.

- قواعد سير الحسابات.

- النظام المحاسبي الواجب تطبيقه في الكيانات الصغيرة جدا

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

المطلب الأول: الدراسات العلمية السابقة:

1. دراسة عمر لشهب: بعنوان تقييم تطبيق النظام المحاسبي المالي الجزائري (دراسة حالة عينة من المؤسسات بمدينة ورقلة)

لسنة 2011 / 2012، دراسة لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية والاقتصادية:

هدفت هذه الدراسة إلى:

__ إبراز التطورات التي شهدتها المحاسبة استجابة للتحويلات الاقتصادية المتلاحقة والناجمة عن التوسع الكبير للمعاملات الاقتصادية الدولية.

__ كشف ملامح المحيط المحاسبي الدولي وتقديم سياق ظهور الحاجة لإقامة توافق للتطبيقات المحاسبية، والجهود المبذولة لتحقيقه.

__ وكذلك تناول أهم الخطوات لتهيئة وتحضير المحيط للنظام المحاسبي المالي (أي التحضيرات السابقة للتطبيق)

ولتحقيق هذه الأهداف فقد بادر الباحث بجمع ومعالجة وتحليل 20 استبيان والموزع على أنحاء الولاية المدروسة

وتحليلها باستخدام برنامج التحليل الإحصائي SPSS بالإضافة للمقابلة الشخصية بغية تقصي معلومات حول

التحضيرات المتخذة من المؤسسات في الجزائر، وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية والتي نخصص الذكر منها ما يلي:

__ صعوبة الانتقال للنظام المحاسبي المالي الجديد وذلك من ناحية التكاليف وأهم شيء هو إصدار القوانين والتعليمات التي تشرح وتفسر مواد النظام للتأخر في إصدارها لتبين طريقة الانتقال والتسجيل الصحيحة.

__ عدم تطبيق وفعالية النظام المحاسبي المالي بشكل كبير على المؤسسات الاقتصادية لعدة اعتبارات.

__ مساهمة النظام المحاسبي المالي في تحسين فعالية الممارسات الجبائية غير الملموسة في المؤسسات الاقتصادية.

2. دراسة مليكة توهامي بعنوان التنظيم المحاسبي في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية (دراسة وصفية ونقدية على ضوء النظام

المحاسبي المالي حالة بعض المؤسسات الاقتصادية الحكومية في ولاية ورقلة وحاسي مسعود) لسنة 2010 / 2011 دراسة

لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية والاقتصادية:

هدفت هذه الدراسة إلى:

__ معرفة كيف يتم التنظيم المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وفق النظام المحاسبي المالي وما إذا كان لهذا التنظيم دورا في تحسين وضعية المؤسسة الاقتصادية الجزائرية.

ولتحقيق هذا الهدف فقد بادر الباحث بجمع ومعالجة وتحليل 32 استبيان والموزع على أنحاء الولاية المدروسة وتحليلها باستخدام برنامج التحليل الإحصائي SPSS وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية ونخص بالذكر منها ما يلي:

__ يعتمد التنظيم المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية على القانون التجاري في تنظيم المحاسبة وطريقة سيرها وكذا النظام المحاسبي المالي.

__ مستوى فهم النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية هو مستوى متوسط ومقبول،

__ إمكانية تحقيق نجاح كبير بالنسبة للمؤسسات المطبقة لهذا النظام بالإضافة إلى تنظيمها.

__ يؤدي التنظيم المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي إلى دور إيجابي في تحسين وضعية المؤسسة.

3. دراسة عبد الهادي بوقفة بعنوان أثر النظام المحاسبي المالي الجديد على مكونات القوائم المالية للمؤسسات الجزائرية

لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية لسنة 2011/2010.

تهدف هذه الدراسة إلى:

__ التعرف على أهم الأسباب التي أدت إلى اختلاف الممارسات المحاسبية بين الدول،

__ دراسة المخطط المحاسبي وإبراز خصائصه وعيوبه وتقديم النظام المحاسبي المالي.

__ معرفة أهم الآثار الناجمة على تطبيق النظام المحاسبي المالي.

ولتحقيق هذه الأهداف فقد بادر الباحث بجمع ومعالجة وتحليل 34 إستبيان والموزع على أنحاء الولاية المدروسة وتحليلها

باستخدام برنامج التحليل الإحصائي SPSS، وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية والتي نخص بالذكر منها ما يلي:

__ يعتبر التوافق المحاسبي الدولي من المفاهيم الملازمة للمحاسبة الدولية هدفه الأساسي هو الحد من الفروقات

والاختلافات المحاسبية بين الأنظمة عن طريق جعل المعايير والممارسات المحاسبية الوطنية متقاربة فيما بينهما.

__ معاناة النظام الوطني المحاسبي من عدة نقائص في البيئة الحالية الجزائرية مما يستوجب الإسراع في إدراكه وإنقاذ

المحاسبة،

__ مساهمة النظام المحاسبي المالي في تحقيق المقاربة في الممارسات المحاسبية الجزائرية والمعايير المحاسبية الدولية.

➤ ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة :

تميزت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة بتكفلها بالحديث عن تقييم تطبيق النظام المحاسبي المالي في مجموعة من المؤسسات البترولية بحيث لم يسبق تناول هذا الموضوع بجهة الصورة وعليه فإن اشتمال الدراسة لمجموعة من المؤسسات يعطينا صورة أمثل وأقرب للواقع من تلك الدراسة التي تكون في مؤسسة واحدة .

خلاصة الفصل:

حاولنا من خلال هذا الفصل التطرق الى الإطار النظري الذي جاء به النظام المحاسبي المالي ، وإبراز أهم التحسينات التي جاء بها على مستوى المعلومات المالية و المميزات و الخصائص ، ولقد إتضح لنا جليا أن النظام المحاسبي المالي كان خطوة هامة انتهجتها الجزائر بهدف تحقيق نوع من التوافق المحاسبي حيث أنه عمل على تلبية مختلف إحتياجات المستثمرين سواءا المحليين أو الأجانب ماإنجده متجسدا في مجال الإفصاح و القياس.

مدخل:

بعد استيفائنا للجزء الأول من الدراسة والمتمثل في الجانب النظري، نحاول من خلال هذا الفصل إسقاط الجانب النظري على عينة من الأطراف الفاعلة في الحقل المحاسبي لبعض المؤسسات البترولية بالجزائر، وهذا لتقصي وجهات نظرهم حول مدى تطبيق النظام المحاسبي المالي.

ولتحقيق هدف هذه الدراسة قمنا بتصميم استمارة استبيان لقياس مدى تطابق وجهة نظرنا مع مجتمع الدراسة، ولقد قمنا بتقسيم هذا الفصل الى مبحثين الأول تناولنا به الطريقة والأدوات المستعملة في الدراسة أما في المبحث الثاني تعرضنا الى المناقشة وتحليل النتائج.

المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة

المطلب الأول: الطريقة المستخدمة في الدراسة

الفرع الأول: منهجية الدراسة

تتألف هذه الدراسة من جانبين، جانب نظري وآخر تطبيقي، وهذا الأخير اتبعنا فيه المنهج الوصفي في عرض البيانات والمنهج التحليلي في تحليل نتائج الدراسة التي هدفت إلى التعرف على مدى فاعلية تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات البترولية فيما يتعلق ذلك بجمع البيانات وتحليلها واختبار الفرضيات.

الفرع الثاني: مجتمع الدراسة والعينة

يتكون مجتمع الدراسة من إدارات عاملة في المؤسسات البترولية بمدينة حاسي مسعود ولاية ورقلة من فئة الإدارات المحاسبية والمالية والجبائية أو أصحاب مناصب أخرى ذات صلة بالموضوع والتي قد تكونت في مجال المحاسبة، وقد شملت الدراسة خمسة مؤسسات حيث تم أخذ المؤسسات التالية كعينات على مستوى مدينة ورقلة:

* المؤسسة الأولى : واذر فور WTF

* المؤسسة الثانية : المؤسسة الوطنية لأشغال الآبار ENTP

* المؤسسة الثالثة : المؤسسة الوطنية لخدمات الآبار ENSP

* المؤسسة الرابعة: مؤسسة الأشغال الكبرى للآبار GTP

* المؤسسة الخامسة : المؤسسة الوطنية لتنقيب ENAFOR

وبناء عليه تم تحديد عينة الدراسة ب (100) فرد من العاملين في هذه المؤسسات وتعتبر هذه العينة عينة قصديه كونها تم أخذ 20 فردا عاملا من كل مؤسسة بترولية تنطبق عليهم الدراسة ومن الجدير بالذكر انه تم توزيع الاستبيان على عينة الدراسة التي تم تحديدها أعلاه وفيما يلي ملخص بعدد الاستبيانات الموزعة والمستردة والخاضعة لتحليل.

الجدول رقم (01): العينة المستهدفة ودرجة الاستجابة الفعلية

العدد	بيان
100	الاستثمارات الموزعة
80	الاستثمارات المستردة
20	الاستثمارات غير مستردة
10	الاستثمارات غير صالحة لتحليل
70	الاستثمارات الخاضعة لتحليل

المصدر: من اعداد الطالب بناء على نتائج الإستبيان

الفرع الثالث: مصادر جمع المعلومات

اعتمدنا في جمع البيانات اللازمة لهذه الدراسة على نوعين من البيانات هي كما يلي:

* **البيانات الثانوية:** تمثل هذه البيانات في مجموعة من الكتب العربية والأجنبية والدراسة المنشورة، والغير منشورة، والرسائل الجامعية والقوانين والأنظمة والتعليمات الرسمية ذات العلاقة بالموضوع فضلا عن جمع ما تيسر لي من مصادر متاحة عبر شبكة الانترنت بحيث تم تغطية الجزء النظري من الدراسة والذي يعتبر جزء أساسي في إجراء الدراسة الميدانية.

* **البيانات الأولية:** تصنف هذه الدراسة على أنها دراسة ميدانية، ولتحقيق أهداف الدراسة قمنا بجمع البيانات الأولية عن طريق استخدام أسلوب الاستقصاء، حيث تم تصميم الاستبيان، وتم صياغة فقراته بالاعتماد على الجزء النظري من الدراسة.

المطلب الثاني: الأدوات والأساليب المستخدمة في الدراسة

الفرع الأول: أداة الدراسة والتعريف بها

يتكون الاستبيان من جزئين:

الجزء الأول: بحيث تناول المعلومات العامة التي تتعلق بعينة الدراسة من بيانات ديموغرافية عن المجيبين أنفسهم، حيث تضمنت المعلومات المتعلقة بعينة الدراسة على الجنس المجيب، السن، الشهادة المحصل عليها، عدد سنوات الخبرة، الوظيفة الحالية.

أما الجزء الثاني: فقد احتوى على مجموعة من الفقرات تضم مقياس ليكارت الثلاثي للإجابة على عينة الدراسة وكذا الأساليب الإحصائية المستخدمة.

الفرع الثاني: الأساليب الإحصائية المستخدمة

نظراً لأن اختيار الأسلوب الملائم في التحليل يعتمد بشكل رئيسي على نوع البيانات المراد تحليلها، فقد تم الاعتماد على عدد من الأساليب الإحصائية كان أبرزها البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية SPSS الإصدار السابع عشر وذلك من أجل توظيف البيانات التي تم الحصول عليها لتحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها وفي ضوء طبيعة متغيرات الدراسة وأساليب القياس وأغراض التحليل فقد تم استخدام الأساليب التحليلية التالية:

– **الوسط الحسابي:** وهو يمثل المقياس الأوسع استخداماً من مقاييس النزعة المركزية ويتم استخدام الوسط الحسابي لإجابات عينة الدراسة عن الاستبيان لأنه يعبر عن مدى أهمية الفترة عند أفراد العينة.

– **المتوسط الحسابي:** يعتبر المتوسط الحسابي من أبسط المقاييس المتداولة على وجه العموم، لسهولة حسابه وفهم معناه، ومن ثمة فهو من أكثر مقاييس النزعة المركزية استخداماً ومن أهمها من الناحية النظرية والتطبيقية.

– **الانحراف المعياري:** وهو مقياس من مقاييس التشتت ويستخدم لقياس وبيان تشتت اجابات مفردات عينة الدراسة حول وسطها الحسابي ويكون هناك اتفاق بين افراد العينة على فقرة معينة إذا كان انحرافها المعياري قليلاً.

– **ألفا كرونباخ:** وهي طريقة لقياس موثوقية الاختبار التعليمي أو النفسي وهي عبارة عن نموذج شامل إحصائي لتعريف مصادر الخطأ في القياس.

– **النسبة المئوية.**

وعن خصائص السيكمترية لأداة جمع البيانات: نتحقق من صلاحية الأداة للاستعمال من خلال حساب صدق وثبات المقياس والمتمثل في دراستنا هذه في استبيان من اعداد الطالب بغرض تقييم النظام المحاسبي المالي في المؤسسات البترولية، وذلك بتطبيق نوع من أنواع الصدق الأكثر شيوعاً، وهو صدق المقارنة الطرفية، فهو يقوم على مفهوم قدرة الاختبار على

التمييز بين طرفي القدرة التي يقيسها وقد تحققنا منه باستخدام اختبار "ت" فقد أظهر الاستبيان قدرته على التمييز بين الأفراد ذوي الدرجة العالية في تقييم النظام المحاسبي المالي في المؤسسات البترولية حيث بلغ 0.68 كما هو موضح من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (02) نتائج قياس معامل صدق المقارنة الطرفية لمقياس الدراسة

المتغير الثاني	ن	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة التشتت
1.00	25	41.1600	0.55377	0.11075
2.00	25	35.8400	3.41174	0.68235

المصدر: من اعداد الطالب بناء على نتائج الاستبيان

أما عن الثبات فقد طبقنا معامل ألفا كرونباخ والذي أظهر اتساق داخلي أي اتساق البنود مع بعضها البعض ومع كل البنود بصفة عامة، حيث يعتمد على تجزئة أكثر من جزء وبشكل متكرر وقياس الارتباطات بين تلك الأجزاء، وقد تحصلنا على معامل ارتباط ألفا كرونباخ وهو مرتفع 0.61 والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (03) يوضح نتائج قياس معامل الثبات ألفا كرونباخ لمقياس الدراسة

معامل ألفا Cronbach's alpha : all variables Scale

عدد أسئلة الاستبيان	Cronbach's alpha معامل ألفا كرونباخ
15	0.614

المصدر: من اعداد الطالب بناء على نتائج الاستبيان

إذن الاستبيان صادق وثابت فهو صالح للتطبيق على أفراد عينة الدراسة.

المبحث الثاني: مناقشة النتائج التحليلية واختبار الفرضيات

الفرع الأول: وصف خصائص عينة الدراسة

1- الخصائص المعنوية للعينة

- توزيع العينة حسب الجنس

تتكون عينة الدراسة من 70 فرد منهم 50 ذكر و20 أنثى، حيث يوضح الشكل أدناه والمتمثل في توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس.

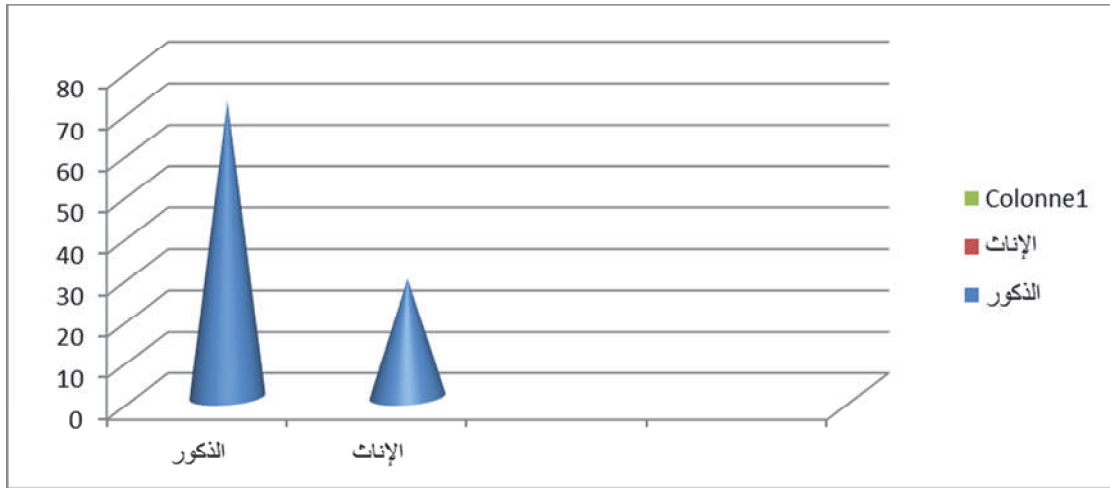
حيث نلاحظ أن نسبة الذكور مرتفعة مقارنة بالنسبة للإناث حيث بلغت نسبة الذكور 71.43 % في حين قدرت عند الإناث 28.53 %

الجدول رقم (04): توزيع العينة حسب الجنس

النسبة	التكرار	الجنس
71.43 %	50	الذكور
28.53 %	20	الإناث
100 %	70	المجموع

المصدر: من اعداد الطالب بناء على نتائج الاستبيان

الشكل رقم (01): توزيع العينة حسب متغير الجنس



المصدر: من اعداد الطالب بناء على نتائج الاستبيان

– توزيع أفراد عينة الدراسة حسب العمر:

من خلال الجدول أدناه والخاص بتوزيع أفراد عينة الدراسة حسب العمر نلاحظ تباين أعمار أفراد عينة الدراسة وإن الفئة العمرية الأكثر تكرارا هي من 30 – 40 سنة بنسبة مئوية 54.28 % تم تليها الفئة العمرية أقل من 30 سنة بنسبة 30 % وفي الأخير تأتي الفئة العمرية أكثر من 40 سنة بنسبة 15.72 % لذا فإن الفئة العمرية الأكثر في عينة الدراسة

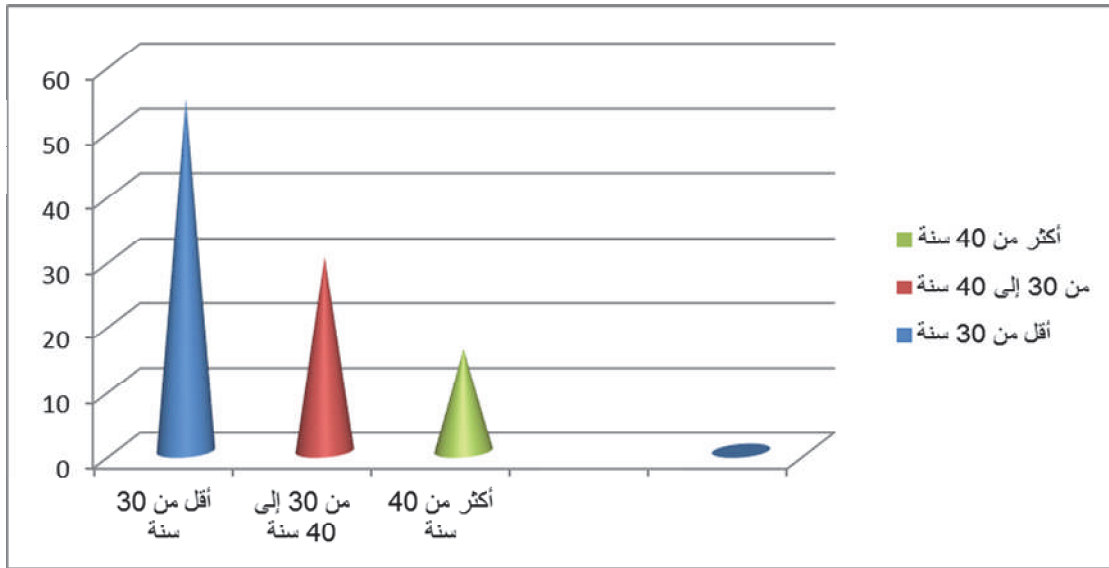
تميل الى أعمار منخفضة في السن وهذا يمكن ان ينعكس سلبا على نتائج الدراسة أي امتزاج الخبرة والكفاءة العلمية الكافية.

الجدول رقم (05): توزيع العينة حسب العمر

العمر	تكرار	النسبة
أقل من 30 سنة	38	% 54.28
من 30 – 40 سنة	21	% 30
أكثر من 40 سنة	11	% 15.72
المجموع	70	% 100

المصدر: من اعداد الطالب بناء على نتائج الاستبيان

الشكل رقم (02): توزيع العينة حسب متغير العمر



المصدر: من اعداد الطالب بناء على نتائج الاستبيان

- توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة:

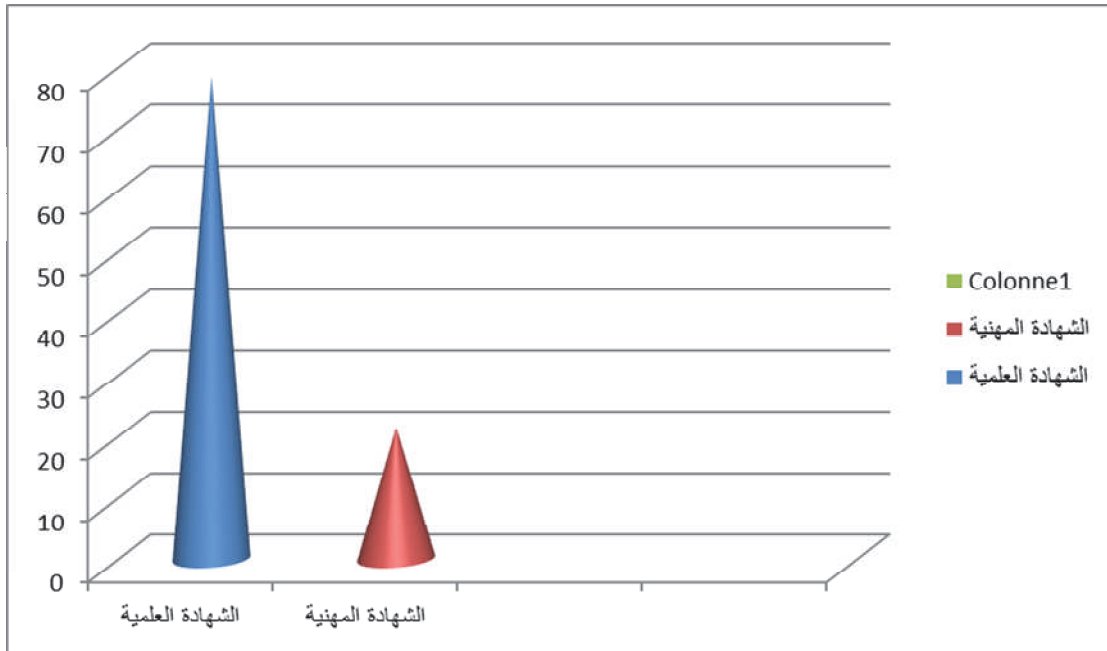
نلاحظ من خلال الجدول أدناه الخاص بتوزيع أفراد عينات الدراسة حسب متغير الشهادة المتحصل عليها أن الشهادة العلمية استحوذت على النسبة الأكبر والتي بلغت % 78.57 في حين قدرت نسبة الشهادة المهنية بـ % 21.43، أي أن أغلب أفراد عينة الدراسة لديهم مستوى جامعي وهذا مما يزيد في أهمية الدراسة والنتائج المتوصل إليها.

الجدول رقم (06): توزيع العينة حسب متغير الشهادة

النسبة	تكرار	الشهادة المحصل عليها
% 78.57	55	الشهادة العلمية
% 21.43	15	الشهادة المهنية
% 100	70	المجموع

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الاستبيان

الشكل رقم (03) توزيع العينة حسب متغير الشهادة



المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الاستبيان

- توزيع أفراد العينة من حيث المنصب:

من خلال الجدول رقم (07) الموضح أدناه يتضح لنا أن أكبر فئة وظيفية شاركت في الإجابة على أسئلة الاستبيان هي

فئة الإطار المالي بنسبة 47.15% تليها مباشرة فئة الإطار المحاسبي 38.57% في حين أن أفراد العينة من وظيفة

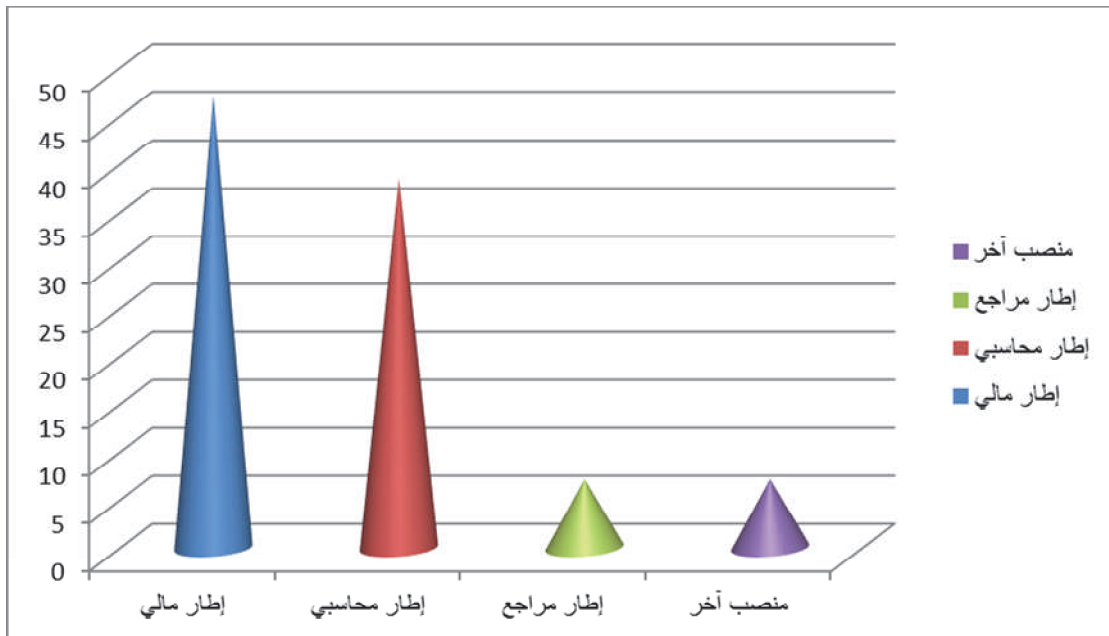
إطار مراجع وفئة منصب آخر بلغ عددهم بالتساوي 7.14 لكل منهما.

الجدول رقم (07) توزيع العينة حسب المنصب

المنصب	إطار مالي	إطار محاسبي	إطار مكلف بالدراسات	منصب آخر	المجموع
التكرار	33	27	5	5	70
النسبة	47.15%	38.57%	7.14%	7.14%	100%

المصدر: من اعداد الطالب بناء على نتائج الاستبيان

الشكل رقم (04): توزيع العينة حسب المنصب



المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الاستبيان

- توزيع العينة حسب متغير الأقدمية:

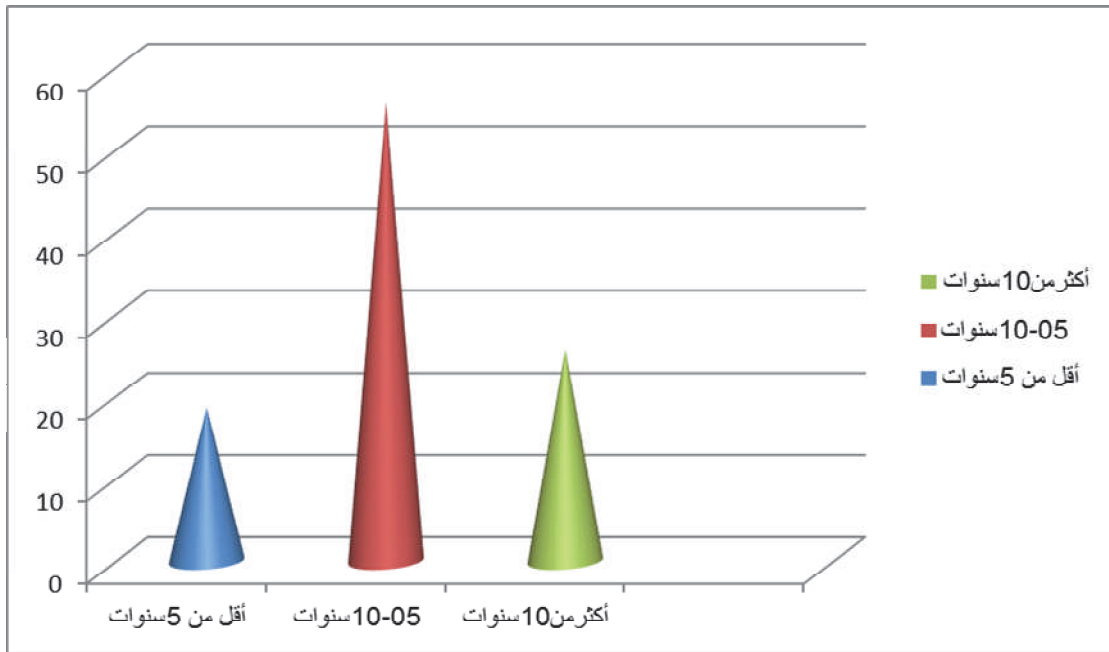
يمثل الجدول رقم (08) توزيع أفراد العينة حسب متغير الخبرة المكتسبة حيث نجد ان نسبة أفراد العينة الذين لديهم الاقدمية في العمل أقل من 5 سنوات بلغت 18.58% وهي نسبة منخفضة نسبياً، في حين بلغت نسبة الافراد الذين لديهم أقدمية تتراوح بين 5 و 10 سنوات إلى 55.71% تليها نسبة الافراد الذين تزيد خبرتهم عن 10 سنوات بنسبة 25.71%.

الجدول رقم (08): توزيع العينة حسب متغير الخبرة المكتسبة

المنصب	أقل من 5 سنوات	من 5-10 سنوات	أكثر من 10 سنوات	المجموع
التكرار	13	39	18	70
النسبة	%18.58	%55.71	%25.71	%100

المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الاستبيان

الشكل رقم (05): توزيع أفراد العينة حسب متغير الخبرة المكتسبة



المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الاستبيان

الفرع الثاني: عرض النتائج وتحليلها

الفرضية الأولى:

للإجابة على هذه الفرضية استعانت الدراسة بكل من المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، كما هو موضح في

الجدول رقم (09) .

الجدول رقم (09): الإحصاء الوصفي

	التكرار	الحد الأدنى	الحد الأقصى	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
المتغير	70	13,00	18,00	14,9857	1,25678
المجموع	70				

من خلال الجدول رقم (09) نلاحظ أن المتوسط الحسابي والانحراف المعياري قد بلغا نسبة 14.98 و 1.25 على

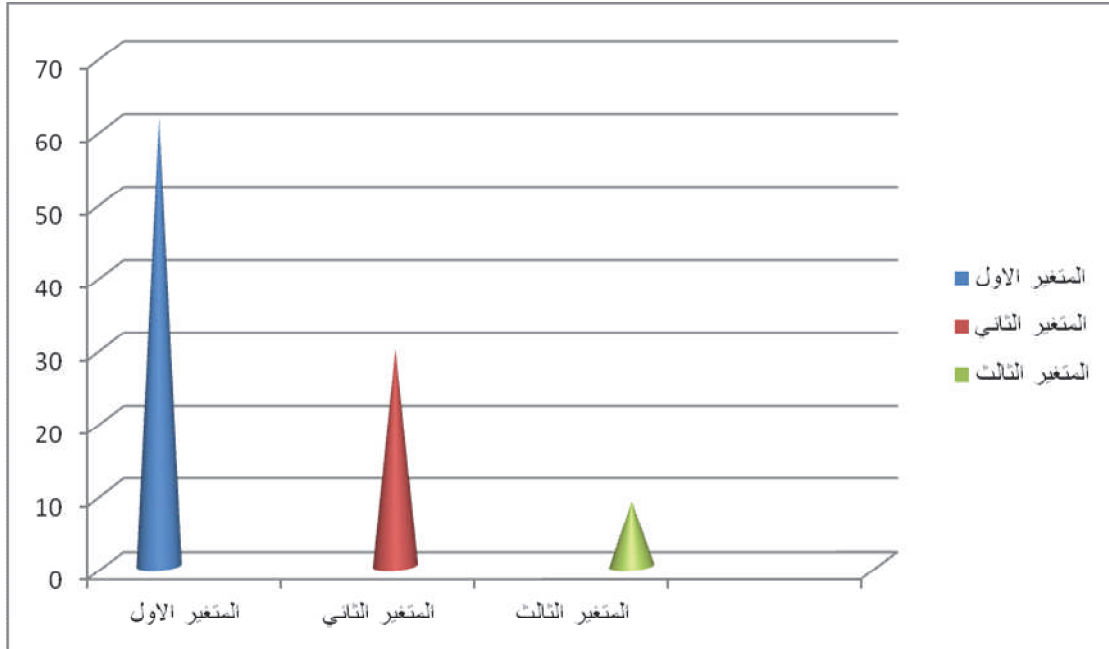
التوالي ومنه قمنا بحساب النسبة المئوية كما هو موضح في الجدول رقم (10)

الجدول رقم (10) النسبة المئوية العامة الخاصة بالفرضية الأولى

المتغير	التكرار	النسبة المئوية
المتغير الأول (موافق)	215	61.42%
المتغير الثاني (غير موافق)	104	29.71%
المتغير الثالث (محايد)	31	8.85%
المجموع	350	% 100

المصدر: من اعداد الطالب بناء على نتائج الاستبيان

الشكل رقم (06): توزيع النسب المئوية للفرضية الأولى



المصدر: من اعداد الطالب بناء على نتائج الاستبيان

نلاحظ من الجدول رقم (10) أن النسبة المئوية للمتغير الأول قد بلغت 61.42 % وهي النسبة الأعلى والبالغ عدد أفرادها 215 فرد أي أن النسبة الأكبر تدعم صحة الفرضية الأولى، بينما بلغت النسبة المئوية للمتغير الثاني 29.71 % وهي النسبة الأقل والبالغ عدد أفرادها 104 فرد وهي النسبة التي تنفي صحة الفرضية الأولى بينما بلغت نسبة المئوية للمتغير الثالث ب 8.85 % و قد بلغ عدد أفرادها 31 فرد

الجدول رقم (11):

الاتجاه	غير موافق	محايد	موافق	العبارة
	العدد	العدد	العدد	
	النسبة %	النسبة %	النسبة %	
غير موافق	59	04	07	1-تعتقد أن الممارسات المحاسبية وفق scf لم تستطع مواكبة التحولات الاقتصادية الجديدة
	%84.27	%5.73	% 10	
موافق	0	05	65	2-النظام المحاسبي المالي أحدث تغييرات جوهرية على المنظومة المحاسبية الجزائرية
	%0	%7.14	%92.86	
موافق	02	02	66	3-التخلي عن الممارسات المحاسبية الخاصة وفق pcn وتبني المقاربات الحديثة في المحاسبة يرشد القرار الإقتصادي في المؤسسة البترولية
	%2.86	%2.86	%94.28	
غير موافق	35	13	22	4-المعارف المحاسبية التطبيقية الحالية للمهنيين لا تتماشى مع متطلبات عوامة التقارير المالية
	%50	%18.57	%31.42	
موافق	08	07	55	5-إعادة رسكلة المهنيين الشرط الأساسي لنجاح تطبيق scf
	%11.42	%10	%78.57	
350	104	31	215	عدد التكرارات
%100	%29.71	%8.85	%61.42	

المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الاستبيان

$$\text{عدد التكرارات} = \text{عدد التكرارات (x)} / \text{عدد التكرارات المطلقة} \times 100\%$$

في الجدول رقم (11) أعلاه قمنا بإدراج الأسئلة الخاصة بالفرضية الأولى التي وجهت لأفراد عينة الدراسة مع احتسابنا

لعدد الأفراد والنسبة المتقوية لكل سؤال وصولا الى النتائج الأولى المقسمة بين موافق وغير موافق ومحايد ومنها الى النتيجة

النهائية.

حيث كان التحليل كالتالي:

س1 فقد كان عدد الإجابات بموافق 07 تكرارات مطلقة أي بنسبة 10 % وكان عدد الإجابات ب غير موافق 59 تكرارا مطلقا أي بنسبة 84.27 % أما بالنسبة لعدد الإجابات بمحايد فقد كانت 4 تكرارات مطلقة و بنسبة 5.73 %

س2 فقد كان عدد الإجابات بموافق 65 تكرارا مطلقا أي بنسبة 92.86 % أما بالنسبة لعدد الإجابات بمحايد فقد كانت 05 تكرارات مطلقة و بنسبة 7.14 %

س3 فقد كان عدد الإجابات بموافق 66 تكرارا مطلقا أي بنسبة 94.28 % وكان عدد الإجابات ب غير موافق 02 تكرارات مطلقة أي بنسبة 2.86 % أما بالنسبة لعدد الإجابات بمحايد فقد كانت 02 تكرارات مطلقة و بنسبة 2.86 %

س4 فقد كان عدد الإجابات بموافق 22 تكرارا مطلقا أي بنسبة 31.42 % وكان عدد الإجابات ب غير موافق 35 تكرارات مطلقة أي بنسبة 50 % أما بالنسبة لعدد الإجابات بمحايد فقد كانت 13 تكرارات مطلقة و بنسبة 18.57 %

س5 فقد كان عدد الإجابات بموافق 55 تكرارا مطلقا أي بنسبة 78.57 % وكان عدد الإجابات ب غير موافق 08 تكرارات مطلقة أي بنسبة 11.42 % أما بالنسبة لعدد الإجابات بمحايد فقد كانت 07 تكرارات مطلقة و بنسبة 10 %

و نلاحظ أن الاتجاه العام للفرضية الأولى فيما يخص عدد الإجابات بموافق 215 تكرارا مطلقا أي ما نسبته 61.42 % من إجمالي الإجابات ومثلت نسبة غير موافق 29.71 % من عدد الإجابات ب 104 تكرارا مطلقا وكانت عدد الإجابات بمحايد 31 تكرارات مطلقة أي ما نسبته 8.85 % .

الفرضية الثانية:

للإجابة على هذه الفرضية استعانت الدراسة بكل من المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، كما هو موضح في الجدول رقم (12).

الجدول رقم (12): الإحصاء الوصفي

	التكرار	الحد الأدنى	الحد الأقصى	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
المتغير	70	15,00	25.00	23.8429	2.62450
المجموع	70				

المصدر: من اعداد الطالب بناء على نتائج الاستبيان

من خلال الجدول رقم (12) نلاحظ أن المتوسط الحسابي والانحراف المعياري قد بلغا نسبة 23.84 % و 2.62 %

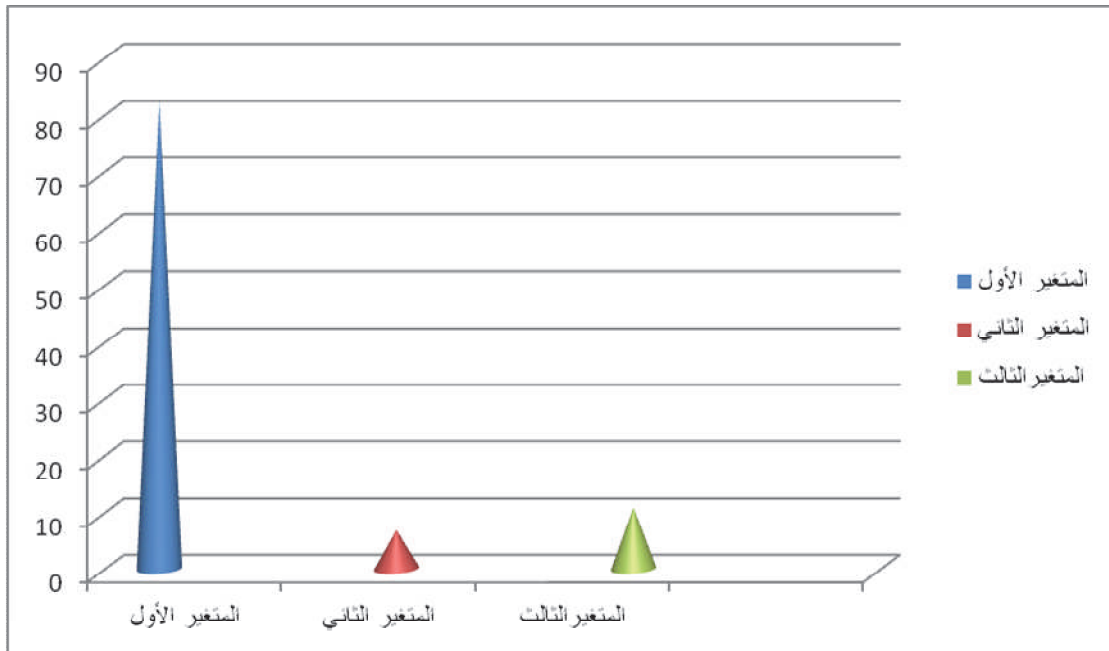
على التوالي ومنه قمنا بحساب النسبة المئوية كما هو موضح في الجدول رقم (13)

الجدول رقم (13) النسبة المئوية العامة الخاصة بالفرضية الثانية

المتغير	التكرار	النسبة المئوية
المتغير الأول (موافق)	288	82.28%
المتغير الثاني (غير موافق)	24	6.85%
المتغير الثالث (محايد)	38	10.85%
المجموع	350	100 %

المصدر: من اعداد الطالب بناء على نتائج الاستبيان

الشكل رقم (07): توزيع النسب المئوية للفرضية الثانية



المصدر: من اعداد الطالب بناء على نتائج الاستبيان

نلاحظ من الجدول رقم (13) أن النسبة المئوية للمتغير الأول قد بلغت 81.4% و هي النسبة الأعلى والبالغ عدد أفرادها 57 فرد أي أن النسبة الأكبر تدعم صحة الفرضية الثانية ، بينما بلغت النسبة المئوية للمتغير الثاني 18.6% وهي النسبة الأقل و البالغ عدد أفرادها 13 فرد وهته النسبة تنفي صحة الفرضية الثانية.

الجدول رقم (14):

الاتجاه	غير موافق	محايد	موافق	العبارة
	العدد	العدد	العدد	
	النسبة %	النسبة %	النسبة %	
موافق	05	06	59	1-تطبيق النصوص القانونية الصادرة لحد الآن كافية لتوضيح كفاءات تطبيق النظام المحاسبي المالي وبالأخص المؤسسة البترولية
	%7.14	%8.58	%84.28	
موافق	05	02	63	2-يؤثر تطبيق scf على الرفع من جودة المعلومات المالية
	%7.14	%2.86	%90	
موافق	0	05	65	3-يشكل الإفصاح أحد الأهداف المحاسبية في المؤسسات البترولية
	%0	%7.14	%92.86	
موافق	04	12	54	4-القوائم المالية في المؤسسات البترولية تعتبر أكثر فاعلية عند تطبيق نصوص scf
	%5.71	%17.14	%77.14	
موافق	10	13	47	5-المؤسسات البترولية في الجزائر استعدت جيدا لتطبيق النظام المحاسبي المالي
	%14.28	%18.57	%67.14	
350	24	38	288	عدد التكرارات
%100	%6.85	%10.85	%82.28	

المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الاستبيان

$$\text{عدد التكرارات} = \text{عدد التكرارات (X)} / \text{عدد التكرارات المطلقة} \times 100\%$$

في الجدول رقم (14) أعلاه قمنا بإدراج الأسئلة الخاصة بالفرضية الثانية التي وجهت لأفراد عينة الدراسة مع احتسابنا لعدد الأفراد والنسبة المئوية لكل سؤال وصولا إلى النتائج الأولى المقسمة بين موافق وغير موافق ومحايد ومنها إلى النتيجة النهائية.

حيث كان التحليل كالتالي:

س1 فقد كان عدد الإجابات بموافق 59 تكرارات مطلقة أي بنسبة 84.28 % وكان عدد الإجابات بغير موافق 05 تكرارات مطلقة أي بنسبة 7.14 % أما بالنسبة لعدد الإجابات بمحايد فقد كانت 06 تكرارات مطلقة و بنسبة 8.58 %

س2 فقد كان عدد الإجابات بموافق 63 تكرارا مطلقا أي بنسبة 92.86 % أما بالنسبة لعدد الإجابات بغير موافق 05 تكرارات مطلقة و بنسبة 7.14 % أما بالنسبة لعدد الإجابات بمحايد فقد كانت 02 تكرارات مطلقة و بنسبة 2.86 %

س3 فقد كان عدد الإجابات بموافق 65 تكرارا مطلقا أي بنسبة 92.86 % وكان عدد الإجابات بمحايد 05 تكرارات مطلقة و بنسبة 7.14 %

س4 فقد كان عدد الإجابات بموافق 54 تكرارا مطلقا أي بنسبة 77.14 % وكان عدد الإجابات ب غير موافق 04 تكرارات مطلقة أي بنسبة 5.71 % أما بالنسبة لعدد الإجابات بمحايد فقد كانت 12 تكرارات مطلقة و بنسبة 17.14 %

س5 فقد كان عدد الإجابات بموافق 47 تكرارا مطلقا أي بنسبة 67.14 % وكان عدد الإجابات بغير موافق 10 تكرارات مطلقة أي بنسبة 14.28 % أما بالنسبة لعدد الإجابات بمحايد فقد كانت 13 تكرارات مطلقة و بنسبة 18.57 %

و نلاحظ أن الاتجاه العام للفرضية الثانية فيما يخص عدد الإجابات بموافق 288 تكرارا مطلقا أي ما نسبته 82.28 % من إجمالي الإجابات ومثلت نسبة غير موافق 6.85 % من عدد الإجابات ب 24 تكرارا مطلقا وكانت عدد الإجابات بمحايد 38 تكرارات مطلقة أي ما نسبته 10.85 % .

الفرضية الثالثة:

للإجابة على هذه الفرضية استعانت الدراسة بكل من المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، كما هو موضح في

الجدول رقم (15)

الجدول رقم (15): الإحصاء الوصفي

	التكرار	الحد الأدنى	الحد الأقصى	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
المتغير	70	16,00	26.00	24.8429	2.73450
المجموع	70				

المصدر: من اعداد الطالب بناء على نتائج الاستبيان

من خلال الجدول رقم (15) نلاحظ أن المتوسط الحسابي والانحراف المعياري قد بلغا نسبة 24.84 % و 2.73 %

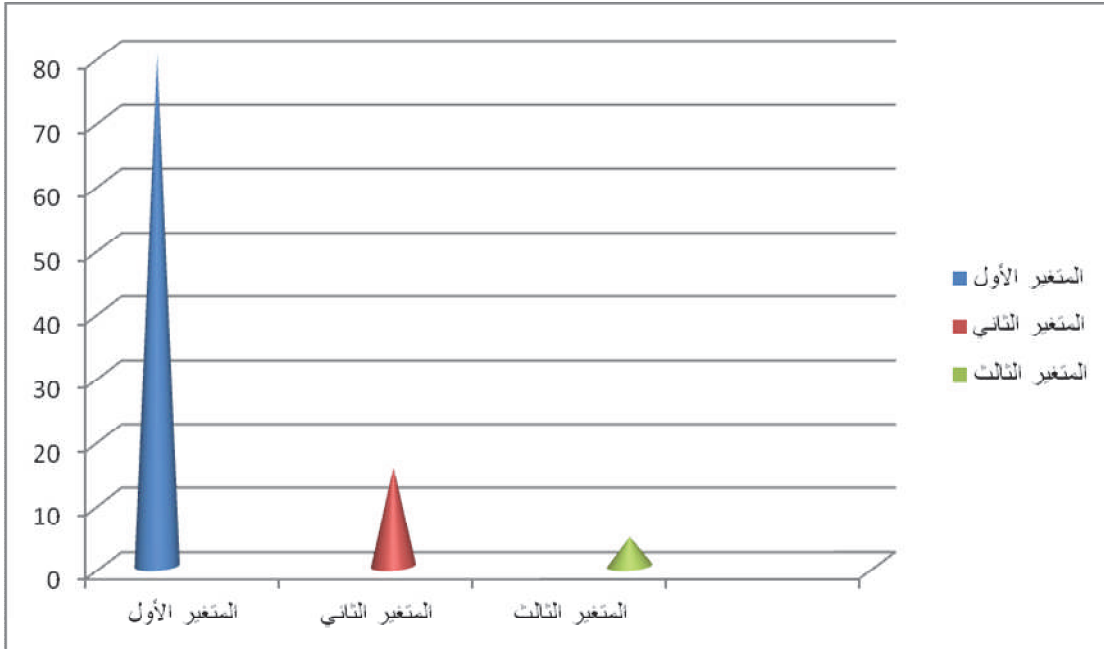
على التوالي ومنه قمنا بحساب النسبة المئوية كما هو موضح في الجدول رقم (16)

الجدول رقم (16) النسبة المئوية العامة الخاصة بالفرضية الثالثة

المتغير	التكرار	النسبة المئوية
المتغير الأول (موافق)	280	80%
المتغير الثاني (غير موافق)	54	15.42%
المتغير الثالث (محايد)	16	4.57%
المجموع	350	100 %

المصدر: من اعداد الطالب بناء على نتائج الاستبيان

الشكل رقم (08): توزيع النسب المئوية للفرضية الثالثة



المصدر: من اعداد الطالب بناء على نتائج الاستبيان

نلاحظ من الجدول رقم (16) أن النسبة المئوية للمتغير الأول قد بلغت 80 % و هي النسبة الأعلى والبالغ عدد أفرادها 280 فرد أي أن النسبة الأكبر تدعم صحة الفرضية الثالثة ، بينما بلغت النسبة المئوية للمتغير الثاني 15.42 % و البالغ عدد أفرادها 54 فرد وهته النسبة تنفي صحة الفرضية الثالثة ، واحتلت النسبة المئوية للمتغير الثالث 4.57 % والبالغ عدد افرادها 16 فرد.

جدول رقم (17):

الاتجاه	غير موافق	محايد	موافق	العبارة
	العدد	العدد	العدد	
	النسبة %	النسبة %	النسبة %	
موافق	09	04	57	1-باشرت المؤسسة البترولية إجراءات تحضيرية قبل تطبيق scf
	%12.85	%5.71	%81.43	
موافق	04	01	65	2-الإصلاحات المحاسبية التي نتج عنها تبني النظام المحاسبي المالي ضرورية لمواكبة هاته التحولات
	%5.71	%1.42	%92.86	
موافق	02	06	62	3-تعتبر أن الدافع وراء الإصلاحات المحاسبية متطلبات العولمة الإقتصادية والإفتتاح الإقتصادي للمؤسسات البترولية
	%2.85	%8.57	%88.57	
موافق	16	03	51	4-تطبيق scf نتج عنه أعباء إضافية
	%22.85	%4.28	%72.85	
موافق	23	02	45	5-هل من الضروري إعداد نظام محاسبي قطاعي خاص بالمؤسسات البترولية
	%32.85	%2.85	%64.28	
350	54	16	280	عدد التكرارات
%100	%15.42	%4.57	%80	

المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الاستبيان

الجدول رقم (17) أعلاه قمنا بإدراج الأسئلة الخاصة بالفرضية الثالثة التي وجهت لأفراد عينة الدراسة مع احتسابنا لعدد الأفراد والنسبة المئوية لكل سؤال وصولاً إلى النتائج الأولى المقسمة بين موافق وغير موافق ومحايد ومنها إلى النتيجة النهائية. نلاحظ من الجدول أعلاه أن النسبة المئوية للمتغير الأول قد بلغت نسبة 100 % ومنه فإن جميع الأفراد تدعم صحة الفرضية الثالثة.

حيث كان التحليل كالتالي:

- س1 فقد كان عدد الإجابات بموافق 57 تكرارا مطلقا أي بنسبة 81.43 % وكان عدد الإجابات بغير موافق 09 تكرارات مطلقة أي بنسبة 12.85 % أما بالنسبة لعدد الإجابات بمحايد فقد كانت 04 تكرارات مطلقة و بنسبة 05.71 %
- س2 فقد كان عدد الإجابات بموافق 65 تكرارا مطلقا أي بنسبة 92.86 % أما بالنسبة لعدد الإجابات بغير موافق 04 تكرارات مطلقة و بنسبة 05.71 % و بالنسبة لعدد الإجابات بمحايد فقد كانت 01 تكرارا مطلقا و بنسبة 1.41 %
- س3 فقد كان عدد الإجابات بموافق 62 تكرارا مطلقا أي بنسبة 88.57 % وكان عدد الإجابات بغير موافق 02 تكرارات مطلقة أي بنسبة 2.85 % أما بالنسبة لعدد الإجابات بمحايد فقد كانت 06 تكرارات مطلقة و بنسبة 8.57 %
- س4 فقد كان عدد الإجابات بموافق 51 تكرارا مطلقا أي بنسبة 72.85 % وكان عدد الإجابات بغير موافق 16 تكرارا مطلقا أي بنسبة 22.85 % أما بالنسبة لعدد الإجابات بمحايد فقد كانت 03 تكرارات مطلقة و بنسبة 04.28 %
- س5 فقد كان عدد الإجابات بموافق 45 تكرارا مطلقا أي بنسبة 64.28 % وكان عدد الإجابات بغير موافق 23 تكرارا مطلقا أي بنسبة 32.85 % أما بالنسبة لعدد الإجابات بمحايد فقد كانت 02 تكرارات مطلقة و بنسبة 2.85 %
- و نلاحظ أن الاتجاه العام للفرضية الثالثة فيما يخص عدد الإجابات بموافق 280 تكرارا مطلقا أي ما نسبته 80 % من إجمالي الإجابات ومثلت نسبة غير موافق 15.42 % من عدد الإجابات ب 54 تكرارا مطلقا وكانت عدد الإجابات بمحايد 16 تكرارا مطلقا أي ما نسبته 4.57 % .

خلاصة الفصل:

من خلال هذه الدراسة الميدانية و التي خصصناها لمعرفة آراء أفراد عينة الدراسة حول مدى تقييم تطبيق النظام

المحاسبي المالي في المؤسسات البترولية ، وتوصلنا الى أن هناك التزام و تقدم من طرف المؤسسات البترولية فيما

يخص تطبيق هذا النظام بها.

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	
15	العينة المستهدفة ودرجة الاستجابة الفعلية	01
17	نتائج قياس معامل صدق المقارنة الطرفية	02
17	نتائج قياس معامل ألفا كرونباخ	03
18	توزيع عينة الدراسة حسب الجنس	04
19	توزيع عينة الدراسة حسب العمر	05
20	توزيع عينة الدراسة حسب متغير الشهادة	06
21	توزيع عينة الدراسة حسب المنصب	07
22	توزيع عينة الدراسة حسب متغير الخبرة المكتسبة	08
23	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفرضية الاولى	09
23	النسبة المئوية العامة الخاصة بالفرضية الاولى	10
25	النسب المئوية لبنود الفرضية الاولى	11
27	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفرضية الثانية	12
27	النسبة المئوية العامة الخاصة بالفرضية الثانية	13
29	النسب المئوية لبنود الفرضية الثانية	14
31	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفرضية الثالثة	15
31	النسبة المئوية العامة الخاصة بالفرضية الثالثة	16
33	النسب المئوية لبنود الفرضية الثالثة	17

قائمة الأشكال البيانية

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
18	توزيع العينة حسب متغير الجنس	01
19	توزيع العينة حسب متغير العمر	02
20	توزيع العينة حسب متغير الشهادة	03
21	توزيع العينة حسب المنصب	04
22	توزيع العينة حسب متغير الخبرة المكتسبة	05
24	توزيع النسب المئوية للفرضية الاولى	06
28	توزيع النسب المئوية للفرضية الثانية	07
32	توزيع النسب المئوية للفرضية الثالثة	08

قائمة الاختصارات والرموز

الاختصار	المصطلح باللغة الاجنبية	معنى المصطلح
ENSP	ENTERPRISE NATIONALE SERVICES AUX PUTTS	الشركة البترولية المختصة في خدمات الابار
ENTP	ENTREPRISE NATIONAL TRAVAUX AUX PUTT	الشركة الوطنية للأشغال البترولية
ENAFOR	ENTERPRISE NATIONAL FORAGE	المؤسسة الوطنية للتنقيب
GTP	GROS TRACTEURS PASSION	الشركة الكبرى للأشغال البترولية
PCN	PLAN COMPTABLE NATIONAL	المخطط الوطني للمحاسبة
SCF	SYSTEME COMPTABLE FINANCIER	النظام المحاسبي المالي
WTF	WETHERFORD	واذرفورد

الخاتمة

تضمن موضوع البحث تقييم فعالية التطبيق للنظام المحاسبي المالي في المؤسسات البترولية وذلك بدراسة مدى ملائمة تطبيق النظام المحاسبي المالي بعد فرضه على المؤسسات، وتحديد وتحليل الصعوبات التي واجهته وتواجهه في تحقيق الأهداف المرجوة من هذا النظام، وما يميز هذا النظام انه يتعدل ويتغير وفق البيئة المحاسبية والتطورات الاقتصادية، ويتم نسج العناصر الأخرى كالجباية وفقه لتحقيق الفعالية ومن ثم الأهداف المرجوة منه.

نتائج الدراسة:

-تنص الفرضية الأولى على أنه من دوافع تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات البترولية هو الحاجة إلى ترشيد القرارات ومواجهة التحديات ومواكبة التطور في ظل عولمة التقارير المالية ، وبعد قيامنا بعملية التحليل الإحصائي ومن ثم المناقشة والتحليل توصلنا إلى تأكيد هاته الفرضية، والتي تحققت أغلب بنودها ماعدا البند الذي ينص على أن الممارسات المحاسبية وفق SCF لم تستطع مواكبة التحولات الاقتصادية الجديدة

-الفرضية الثانية والتي نصت على أن تطبيق النظام المحاسبي المالي يؤدي إلى تحسين جودة المعلومات والإفصاح للنظام المحاسبي في المؤسسات البترولية الجزائرية ، و بعد القيام بعملية التحليل الإحصائي و مناقشة بنود الفرضية فقد توصلنا إلى تأكيد هته الفرضية وعليه فان الإفصاح يعتبر عصب النظام المحاسبي المالي

- الفرضية الثالثة و التي نصت على ان نجاح مسار تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات البترولية يقتضي جملة من الاصلاحات التي يجب ان تتم بالموازاة مع المنظومة الجبائية والتشريعية بالإضافة إلى تأهيل المؤسسات الاقتصادية وتدريب العنصر البشري، و بعد القيام بعملية التحليل الإحصائي و مناقشة بنود الفرضية فقد تأكدت صحة هته الفرضية كذلك وعلى ضوء ما تم التوصل إليه من نتائج في هذه الدراسة نستخلص أن هناك علاقة ايجابية بين تطبيق النظام المحاسبي المالي للاحتياجات المختلفة لمستخدمي المعلومات المحاسبية في ظل جهود العولمة المحاسبية.

وبالتالي نسجل كذلك نجاح تطبيق هذا النظام في المؤسسات البترولية مع الأخذ بعين الاعتبار ما تم التوصل إليه من أساسيات ترعى خلال تطبيقه من خلال مستخدمي النظام المحاسبي المالي.

توصيات الدراسة:

على ضوء الاستنتاجات التي تم التوصل إليها يمكن صياغة أهم المقترحات التي نراها ضرورية والمتمثلة فيما يلي:

- عقد دورات وملتقيات وندوات لممارسي المهنة ومستخدمي النظام.
- الاستفادة من خبرات الدول التي سبقتنا في تطبيق هذا النظام مع مراعاة البيئة المحاسبية والتي تعتبر المستخدم والمنتج في نفس الوقت.
- الاحتكاك بالمنظمات العالمية لتحريك الدولاب المحاسبي وفقا للتطورات والتغيرات الحديثة.
- محاولة تدارك المصطلحات المحاسبية الدولية مع مصطلحات النظام المحاسبي المالي.

آفاق البحث:

هناك الكثير من المتغيرات المتعلقة بهذه الدراسة والتي تقتضي البحث والتحليل، مما يجعل بحثنا هذا خصبا في جميع مجالاته، وبذلك

نذكر بعض الاقتراحات التي نأمل أن تكون دراسات مستقبلية والمقترحة كما يلي:

- فعالية النظام المحاسبي المالي الجديد في ارساء القواعد الجبائية؛
- تفعيل البيئة المحاسبية الجزائرية؛
- جباية المجمعات وفق النظام المحاسبي المالي؛
- أثر التنظيم المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي لتحسين وضعية المؤسسة؛
- علاقة الإطار المفاهيمي للتنظيم المحاسبي بأداء المحاسبين في المؤسسة الاقتصادية.

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

الكتب:

- 1- حسين بلعجوز، نظام المعلومات المحاسبي ودوره في اتخاذ القرارات الإنتاجية، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 2009.
- 2- مداني بن بلغيث، أهمية اصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية بالتطبيق على حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004.
- 3- دشاش أم الخير، متطلبات نجاح تطبيق النظام المحاسبي المالي في ظل البيئة الجزائرية، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير في علو التسيير، تخصص: مالية مؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بجامعة ورقلة، 2009-2010.
- 4- سعد بوراوي، الأسس والمبادئ المحاسبية فني النظام المحاسبي المالي الجزائري مع الإشارة إلى حالات التقارب مع الإطار الفكري ل (IAS/IFRS)، الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية: تجارب، تطبيقات وآفاق، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بالوادي، القطب الجامعي الجديد بالشط، الجزائر، 17-18 جانفي 2010.
- 5- ناصر مراد، المخطط المحاسبي الوطني والنظام المحاسبي المالي " دراسة مقارنة"، الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل المعايير المحاسبية الدولية: تجارب، تطبيقات وآفاق، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بالوادي، القطب الجامعي الجديد بالشط، الجزائر، 17-18 جانفي 2010.
- 6- طارق عبد العال حماد، دليل المحاسب لتطبيق المعايير التقارير المالية الحديثة، الدار الجامعية، مصر، سنة 2006، ص.91.
- 7- لخضر علاوي، نظام المحاسبة المالية، متبعة للطباعة، الجزائر، 2011، ص 15-16.

المذكرات:

أ- عمر لشهب، تقييم تطبيق النظام المحاسبي الجزائري المالي، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة 2011-2012.

ب- توهامي مليكة، التنظيم المحاسبي المالي في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية دراسة وصفية ونقدية على ضوء النظام المحاسبي المالي.

قوانين، أوامر، مراسيم وقرارات:

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 74، تاريخ 25 نوفمبر 2007
القانون 07-11 المتعلقة بالنظام المحاسبي المالي، المادة 03، صفحة 03.

المراجع باللغة الفرنسية:

a- Samir merouani, le projet du nouveau system comptable algérien

« anticiper et réparer le passage du PCN 1975 aux normes IFRS,

mémoire de magistère, ESC, année 2007/2008 p94

قائمة الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	الرقم
40	إستمارة الإستبيان	01
44	مخرجات المعالجة الاحصائية ببرنامج SPSS	02



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة قاصدي مرباح - ورقلة - الجزائر

كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم التجارية

إستبيان

نهدف من خلال هذا الإستبيان إلى معرفة آرائكم حول " تقييم مدى تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات البترولية " .

و ننوه سيادتكم أن هذا الإستبيان يندرج في إطار التحضير لمذكرة شهادة ماستر في العلوم المالية و المحاسبية تخصص دراسات محاسبية و جبائية معمقة والمعونة بـ " تقييم تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات البترولية " نأمل التكرم بالإجابة على أسئلة الإستبيان بدقة و حرية ، حيث أن صحة نتائج الإستبيان تعتمد بدرجة كبيرة على صحة إجابتك .

مع العلم بأن المعلومات التي سنحصل عليها لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط .

من إعداد الطالب :

زكري علاء الدين زكرياء

شاكرين لكم حسن تعاونكم

للإجابة ضع علامة " X " على الخانة التي توافق إجابتك :

الملاحق

(ا) الإسم واللقب: (إختياري)

(ب) الجنس: ذكر أنثى

(ج) العمر: أقل من 30 سنة من 30-40 سنة أكبر من 40 سنة

(د) الشهادة المحصل عليها: شهادة علمية شهادة مهنية

(و) المؤسسة: WTF ENSP ENAFOR

GTP ENTP

(ه) الوظيفة الحالية: اطار محاسبي اطار مالي

منصب آخر اطار مراجع

(ي) سنوات الخبرة: أقل من 5 سنوات من 5-10 سنوات

اكتر من 10 سنوات

(1) تعتقد أن الممارسات المحاسبية وفق scf لم تستطع مواكبة التحولات الاقتصادية الجديدة

موافق غير موافق محايد

(2) النظام المحاسبي المالي أحدث تغييرات جوهرية على المنظومة المحاسبية الجزائرية

موافق غير موافق محايد

الملاحق

(3) التخلي عن الممارسات المحاسبية الخاصة وفق pcn وتبني المقاربات الحديثة في المحاسبة يرشد القرار الإقتصادي في المؤسسة البترولية

موافق غير موافق محايد

(4) المعارف المحاسبية التطبيقية الحالية للمهنيين لا تتماشى مع متطلبات عولمة التقارير المالية

موافق غير موافق محايد

(5) إعادة رسكلة المهنيين الشرط الأساسي لنجاح تطبيق scf

موافق غير موافق محايد

(6) تطبيق النصوص القانونية الصادرة لحد الآن كافية لتوضيح كفاءات تطبيق النظام المحاسبي المالي وبالأخص المؤسسة البترولية

موافق غير موافق محايد

(7) يؤثر تطبيق scf على الرفع من جودة المعلومات المالية

موافق غير موافق محايد

(8) يشكل الإفصاح أحد الأهداف المحاسبية في المؤسسات البترولية

موافق غير موافق محايد

(9) القوائم المالية في المؤسسات البترولية تعتبر أكثر فاعلية عند تطبيق نصوص scf

موافق غير موافق محايد

الملاحق

10) المؤسسات البترولية في الجزائر استعدت جيدا لتطبيق النظام المحاسبي المالي

موافق غير موافق محايد

11) باشرت المؤسسة البترولية إجراءات تحضيرية قبل تطبيق scf

موافق غير موافق محايد

12) الإصلاحات المحاسبية التي نتج عنها تبني النظام المحاسبي المالي ضرورية لمواكبة هاته التحولات

موافق غير موافق محايد

13) تعتبر أن الدافع وراء الإصلاحات المحاسبية متطلبات العولمة الإقتصادية و الإنفتاح الإقتصادي للمؤسسات البترولية

موافق غير موافق محايد

14) تطبيق scf نتج عنه أعباء إضافية

موافق غير موافق محايد

15) هل من الضروري إعداد نظام محاسبي قطاعي خاص بالمؤسسات البترولية

موافق غير موافق محايد

الفهرس

الإهداء.....	
الشكر.....	
الملخص.....	
قائمة المحتويات.....	
قائمة الجداول.....	
قائمة الأشكال البيانية.....	
قائمة الملاحق.....	
قائمة الإختصارات و الرموز.....	
المقدمة..... أ	
01..... الفصل الأول: الأدبيات النظرية و الدراسات السابقة.....	
02..... تمهيد.....	
03..... المبحث الأول: تقديم النظام المحاسبي المالي.....	
03..... المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي.....	
03..... الفرع الأول: التعاريف و مجال التطبيق.....	
04..... الفرع الثاني: الفروض و المبادئ المحاسبية.....	
06..... المطلب الثاني: أهداف النظام المحاسبي المالي و مميزاته.....	
06..... الفرع الأول: أهداف النظام المحاسبي المالي.....	
07..... الفرع الثاني: مميزات النظام المحاسبي المالي.....	
08..... المبحث الثاني: الدراسات السابقة.....	

08.....	المطلب الأول: الدراسات العلمية السابقة.....
11.....	خلاصة الفصل الأول.....
12.....	الفصل الثاني: الدراسة الميدانية.....
13.....	مدخل.....
14.....	المبحث الأول: الطريقة و الأدوات المستخدمة في الدراسة.....
14.....	المطلب الأول: الطريقة المستخدمة في الدراسة.....
14.....	الفرع الأول: منهجية الدراسة.....
14.....	الفرع الثاني: مجتمع الدراسة و العينة.....
15.....	الفرع الثالث: مصادر جمع المعلومات.....
15.....	المطلب الثاني: الأدوات و الأساليب المستخدمة في الدراسة.....
15.....	الفرع الأول: أداة الدراسة و التعريف بها.....
16.....	الفرع الثاني: الأساليب الإحصائية المستخدمة.....
17.....	المبحث الثاني: مناقشة النتائج التحليلية وإختبار الفرضيات.....
17.....	الفرع الأول: وصف خصائص عينة الدراسة.....
22.....	الفرع الثاني: عرض النتائج و تحليلها.....
35.....	خلاصة الفصل الثاني.....
37.....	الخاتمة.....
40.....	المراجع.....
42.....	الملاحق.....
42.....	الملحق رقم(01): مخرجات المعالجة الإحصائية ببرنامج SPSS.....

الملحق رقم(02): إستمارة الإستبيان باللغة العربية.....45

الفهرس.....49